

تطور أدوار صندوق النقد الدولي من بريتون وودز 1944 إلى بيتسبرغ 2009
**Evolving roles of International Monetary Fund since the Bretton
 Woods in 1944 to Pittsburgh 2009**

صليحة جعفر¹*



saliha.djaaffer@univ-biskra.dz، (الجزائر)، جامعة محمد خيضر بسكرة،¹

تاريخ الإرسال: 2020-10-12	تاريخ القبول: 2020-12-01
<p>ملخص</p> <p>هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل لأدوار صندوق النقد الدولي منذ نشأته في بريتون وودز إلى يومنا هذا، وقد كان هناك اهتمام خاص بدوره عقب الأزمات المالية وخاصة عقب أزمة 2008. توصلت الدراسة إلى أن الصندوق مر بتحديات غير مسبوقة كان لها تأثير واضح على أدواره. بداية من أزمة عقد السبعينات وصولاً إلى أزمة 2008 التي أدت إلى تجدد النقاش حول تعزيز التعاون وضرورة التنسيق بين السياسات، وتجسد ذلك في قمة مجموعة العشرين غير المسبوقة إبان الأزمة وتحديدًا قمة بيتسبرغ 2009، حيث طلب من الصندوق القيام بدور القيادة في هذه البيئة العالمية الجديدة مع ضرورة تعزيز دوره كحارس للاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.</p> <p>الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، الأزمات المالية، أزمة 2008، مجموعة العشرين.</p> <p>تصنيفات JEL : F53، F550، N40</p>	<p>Abstract</p> <p>This study aimed at an analysis of the roles of the International Monetary Fund since its establishment in Bretton Woods 1944 to the present, and there was special attention in its role after the financial crises, especially the 2008 global financial and economic crisis. The study concluded that the Fund had unprecedented challenges that had an impact on its roles from the 1970s to the 2008 crisis, which led to renewed discussion about strengthening cross-border cooperation and the need for coordination between policies, This was embodied in the G20 summits during the crisis, specifically the Pittsburgh Summit 2009, where the International Monetary Fund was asked to take a leadership role in this new global environment with the need to strengthen its role as a guardian of global financial and economic stability.</p> <p>Keywords: International Monetary Fund; Financial crisis; 2008 crisis; G20.</p> <p>JEL Classification Codes: F53, F55, N40.</p>

* المؤلف المرسل

خلال الكساد الكبير (1929-1933) عمت الفوضى والاضطرابات في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث لجأت العديد من الدول إلى فرض القيود وإقامة الحواجز على التجارة الخارجية، كما اتجه الكثير منها إلى سياسة تخفيض قيمة العملة، بهدف إنعاش تجارتها الخارجية والنهوض باقتصاداتها والخروج من الأزمة. إلا أن هذه الممارسات تسببت في تراجع معدل نمو التجارة الدولية، وأثرت على حركة رؤوس الأموال الدولية مما انعكس سلباً على معدلات النمو والتوظيف، ومستويات المعيشة في العديد من هذه الدول. وما زاد من حدة هذه الخسائر والاضطرابات نشوب الحرب العالمية الثانية التي أحدثت دماراً اقتصادياً في العديد من دول العالم.

ولتجاوز هذا الدمار، وتجنب الوقوع في فوضى اقتصادية شبيهة بفوضى ثلاثينيات القرن العشرين، انعقد مؤتمر عام 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية بضاحية بريتون وودز بمدينة نيو هامبشاير، وذلك بحضور ممثلي 44 دولة من أجل تصميم نظام اقتصادي دولي جديد بأركانه الثلاث (النقدي، المالي، التجاري) يصحح الفوضى الاقتصادية التي حدثت في الفترة بين الحربين العالميتين، ويحول دون تكرار الأخطاء التي وقعت في تلك الفترة، ويعالج الدمار الذي تسببت فيه الحرب. وسرعان ما أثمرت مباحثات هذا المؤتمر مؤسستا بريتون وودز: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لإدارة النظام الاقتصادي الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية.

لقد كانت المهمة الرئيسية لصندوق النقد الدولي بحسب مؤتمر بريتون وودز، هي الإدارة والإشراف على النظام النقدي الدولي الجديد الذي اصطلح على تسميته بنظام بريتون وودز من خلال تشجيع البلدان على القضاء على القيود المفروضة على أسعار الصرف والعمل على ضمان ثبات أسعار الصرف ومساعدة بلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها. ولكن خلال العقود السبعة الماضية طرأت تغيرات هائلة على النظام النقدي والمالي العالمي، وواجه العالم أزمات مالية حادة ومستجدات جديدة دفعت بصندوق النقد الدولي إلى ارتياد ساحات جديدة وإلى الاضطلاع بأدوار جديدة لم تكن مدرجة في الوظائف الأصلية المحددة في ميثاق تأسيسه. وقد كان أعنفها الأزمة المالية العالمية 2008 التي تحولت إلى أسوأ احتلال اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير 1929. حيث تعرض صندوق النقد الدولي إلى موجة من الانتقادات، وارتفعت الأصوات المطالبة بإجراء إصلاحات جذرية وشاملة له. استجابة لتلك الدعوات، عقدت قمم لزعماء مجموعة العشرين خلال فترة الأزمة، فكانت

قمة واشنطن (نوفمبر 2008)، قمة لندن (أفريل 2009)، قمة بيتسبرغ (سبتمبر 2009). وقد أعادت هذه القمم صندوق النقد الدولي إلى مركز الصدارة من جديد وسلمته زمام القيادة لاستعادة الاستقرار المالي العالمي، وأكدت على ضرورة إحداث تغييرات وإصلاحات عليه لتقويته وتعزيز قدرته على أداء دوره الجديد في النظام المالي العالمي لما بعد الأزمة. من هذا المنطلق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الأدوار التي اضطلع بها صندوق النقد الدولي من بريتون وودز إلى بيتسبرغ؟

الهدف من الدراسة: تسليط الضوء على صندوق النقد الدولي باعتباره أهم مؤسسة اقتصادية في الساحة الدولية، وتقييم دوره خاصة في مجال إدارة الأزمات ومنعها، من خلال تتبع تطور أدواره منذ نشأته، وتحليل برامجها التي تبناها في معالجة الأزمات التي تعرضت لها بلدانه الأعضاء، وأهم التغييرات التي حدثت في مهامه عقب كل أزمة. مع التركيز على الدور الذي أنيط به صندوق النقد الدولي عقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008.

منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على توصيف دقيق للظاهرة محل الدراسة (صندوق النقد الدولي) ثم تحليل أدواره وتقديم قراءة موضوعية لأدائه.

2. دور صندوق النقد الدولي في ظل نظام برتون وودز

1.2 نظام بريتون وودز ونشأة صندوق النقد الدولي

عند نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر الرأس المال الأمريكي كرأس المال المهيمن على الاقتصاد الدولي. وبدأ رأس المال الأمريكي ينظر إلى عالم تزول منه العوائق ليكون سوقا دولية متسعة، ويكون له فيها حرية الحركة في الاستثمار خارج الو.م. أ وفي التجارة الدولية بين أرجاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ولكي يتحقق ما كانت تسعى إليه الو.م.أ، كان من الضروري أن يقوم نظام نقدي دولي يكون محوره الدولار الأمريكي باعتباره سيد العملات، ويضمن حد أدنى من الاستقرار بين عملات العالم الرأسمالي. وهذا ما حصل في مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد بدعوة من الو.م.أ في عام 1944. وتم التوصل في هذا المؤتمر إلى نظام يرتكز على الذهب والدولار الأمريكي، حيث يتم تثبيت عملات العالم الرأسمالي عند أسعار صرف محددة على الدولار الأمريكي، الذي كان يتعين تثبيته سعره على الذهب بسعر 35 دولار للأونصة (دويدار، 2007، صفحة 209). وقد تم مناقشة مشروع إنشائه مؤسسة

نقدية دولية تشرف على هذا النظام الأول من (John Maynard Keynes)، والثاني قدمه المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزانة (Harry Dexter White). لقد جاء مشروع هذا الأخير معبرا عن المواقف الأمريكية المتعلقة بتحرير المبادلات، وبعث التجارة العالمية، وتفكيك الإجراءات الحمائية، كما ركز على التعاون الدولي في ميدان النقد بإنشاء صندوق يعمل على منع العودة إلى العمل بسياسات النقد غير المؤسسة على التعاون (قادري، 2003، صفحة 5). ومن الأفكار الرئيسية لمشروع (White) تثبيت سعر صرف العملات الوطنية للدول الأعضاء في الصندوق، وتحديد بوزن ثابت من الذهب أو من الدولارات الأمريكية، ولا يمكن تغيير سعر صرف أي عملة وطنية إلا بموافقة أغلبية الأعضاء، كما تلتزم الدول الأعضاء بإلغاء كافة قيود الرقابة على الصرف إلا فيما يتعلق بمركات رؤوس الأموال. أما مشروع (Keynes)، فقد اقترح إنشاء مؤسسة نقدية دولية تسمى اتحاد المقاصة الدولية، تكون مهمتها مثل البنك المركزي داخل الدولة وما يقوم به من عمليات المقاصة وتسهيل خلق الائتمان ومحاولة التقليل من الآثار الانكماشية الناتجة عن الطلب العالمي على أن تكون لهذا الاتحاد صفة فوق الوطنية، حيث تعلو سلطته سلطة الدول الأعضاء، كما اقترح خلق عملة دولية جديدة هي البانكور، تتحدد قيمتها بوزن معين من الذهب قابلة للتعديل في أي وقت تبعا للحاجة، ويكون حساب كل دولة في اتحاد المقاصة بهذه العملة، كما يجب على كل دولة أن تحدد سعر صرف عملتها بالبانكور، ولا يجوز تغيير هذا السعر إلا بموافقة الاتحاد (الزكي، 2004، الصفحات 19-20).

وبعد كثير من المفاوضات في ظل الظروف الصعبة التي صاحبت فترة الحرب العالمية الثانية وافق المجتمع الدولي على مشروع (White)، وذلك نظرا لمكانة الو.م.أ الأقوى اقتصاديا مقارنة ببريطانيا التي كانت آنذاك في موقع أقل قوة من الو.م.أ، وانتهى المؤتمر بالموافقة على إنشاء مؤسسة نقدية دولية، أصبحت تدعى صندوق النقد الدولي. وفي 27 ديسمبر 1945 صادقت 29 دولة على اتفاقية تأسيسه بنحو نهائي، وفي مارس 1946 عقد أول اجتماع لممثلي 34 دولة عضو في ولاية جورجيا الأمريكية، حيث تم تحديد مكان إقامة صندوق النقد الدولي وهي عاصمة الو.م.أ واشنطن، وباشرة الصندوق أعماله في الأول من مارس 1947 (فولف، 2016، صفحة 28).

2.2 مهمة صندوق النقد الدولي في ظل نظام بريتون وودز

تتمثل مهمة الصندوق في تحديد التزامات الدول الأعضاء في ميدان أسعار الصرف، والمبادلات المتمحورة حول الذهب والقضاء التدريجي على العوائق التي قد تعترض عمليات الصرف، وكذا العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف وتجنب المنافسة التخفيفية لها (قادري، 2003، صفحة 10). ولأجل ذلك يقوم الصندوق بمراقبة تصرفات الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف، حيث لا يجوز لأي بلد عضو إجراء أي تغيير في سعر صرف عملته إلا بموافقة صندوق النقد الدولي (الوظيفة الرقابية). كما يقدم الصندوق القروض لبلدانه الأعضاء لمعالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها (الإقراض).

3. انهيار نظام بريتون وودز ودور صندوق النقد الدولي في عقد السبعينيات

في ستينيات القرن العشرين، بدأت الضغوط تواجه نظام بريتون وودز بسبب حالات العجز المستمرة في ميزان المدفوعات الأمريكي، وتزايد الدولارات في خزائن الدول والبنوك الأجنبية، مما أدى إلى زعزعة الثقة في قدرة الو.م.أ على توفير غطاء من الذهب لهذه الدولارات. وكان الحل الذي جاء به صندوق النقد الدولي هو خلق أداة جديدة للاحتياطات النقدية هي حقوق السحب الخاصة كمحاولة للتغلب على مشاكل السيولة الدولية (غوش، 2014، صفحة 51).

وانطلاقاً من 1971، وبالتحديد في 15 أوت عندما قرر الرئيس الأمريكي آنذاك إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب، انهار نظام بريتون وودز، وأصبح هناك فوضى كبيرة في النظام النقدي الدولي، واجه أثناءها صندوق النقد الدولي أزمة وجودية، وأثيرت التساؤلات حول أهمية مؤسسة كان الغرض منها إدارة نظام لم يعد موجوداً، غير أنه تمكن من تجاوز الأزمة والتكيف مع الأحداث، حيث تم إنشاء اللجنة الانتقالية حول النظام النقدي الدولي سنة 1974- والتي أصبحت تسمى باللجنة النقدية والمالية الدولية من 1999- وبعد عقد العديد من جلسات العمل توصلت اللجنة في لقاءها بجاميكا في جانفي 1976 إلى وضع مشروع تعديل نظام عمل صندوق النقد الدولي الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من أبريل 1978. وبموجب هذا التعديل أصبح صندوق النقد الدولي مشرفاً على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله، من خلال رقابة صارمة على سياسات أسعار الصرف في الدول الأعضاء، التي تتمتع بالحرية الكاملة في اختيار نظام الصرف الذي يناسبها (قادري، 2003، الصفحات 25 و 27-28).

كما كان لصدمات أسعار النفط عامي 1973 و1974 (ارتفاع أسعار النفط) دورا كبيرا في جعل صندوق النقد الدولي جزءا ضروريا من النظام النقدي الدولي (غوش، 2014). وذلك من خلال دوره في إقراض الدول التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها، فقد ترتب عن ارتفاع أسعار النفط زيادات هائلة في عجز موازين مدفوعات الدول المستوردة للبترول والتي كان أغلبها دول متقدمة وكانت هناك حاجة إلى موارد جديدة لتغطية هذا العجز. وفي المقابل، حققت الدول المصدرة للنفط أرباحا كبيرة، فسارع إليها صندوق النقد الدولي عارضا الاستثمار في أموالها في شكل سندات يطرحها عليها، ومن هنا استطاع العمل على إعادة تدوير الأموال النفطية واستخدامها لمساعدة الدول الأعضاء على تصحيح اختلالات موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير تؤدي إلى تقويض الرخاء الوطني أو الدولي، أي أنه كان متساهلا في شروط الإقراض (الزكي، 2004، الصفحات 45-48).

4. دور صندوق النقد الدولي في عقد الثمانينيات

هيمنت على هذا العقد أزمة الديون الخارجية في الدول النامية، فبعد تفجر الأزمة في أوت عام 1982، حين أعلنت المكسيك توقفها عن الدفع، حدث زعر شديد في الدوائر المالية العالمية، لأن معظم ديون المكسيك وغيرها من الدول النامية كانت راجعة لمئات البنوك المنتشرة في العالم وخاصة في الو.م.أ ودول أوروبا الغربية. وقد أدركت الأطراف الرسمية في الو.م.أ وصندوق النقد الدولي بأن التوقف عن السداد يمكن أن يؤدي إلى انهيار تلك البنوك، مما يعرض النظام المالي العالمي لتتائج وخيمة. لهذا استدعى مدير عام صندوق النقد الدولي ممثلي 800 بنك للمشاركة في اجتماع طارئ في نيويورك، وكان جدول أعمال الاجتماع يتمحور حول نقطة واحدة هي كيف يمكن الحيلولة دون إعلان المكسيك وغيرها من الدول المدينة إفلاسها (فولف، 2016، صفحة 53). وقد اقترح وزير الخزانة الأمريكية مشروعا لاحتواء الأزمة وتفادي حدوث انهيار للنظام المالي الدولي. وتمثل هذا المشروع في تقديم حزمة من عمليات الإنقاذ المالي بشكل عاجل لهذه الدول، والموافقة على إعادة جدولة ديونها، والسعي لدى البنوك الأخرى لإعطائها المزيد من الائتمان. وقبل أن يوافق الدائنون على إعادة جدولة الديون يتعين على البلد المدين أن يوافق على شرطين أساسيين هما: (زكي، 1987، الصفحات 286-288 و291).

- أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على الأقساط المؤجل دفعها، وعادة ما يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الاسمي على القروض المعاد جدولتها؛

- يتعين على البلد المدين في جميع الأحوال، أن يقوم بعمل اتفاق دعم أو مساندة مع صندوق النقد الدولي وذلك قبل أن يوافق الدائنون على عملية إعادة الجدولة. وفي هذا الاتفاق يتعهد البلد بتنفيذ جملة من السياسات مقابل إعادة الجدولة، ويقوم الصندوق بتوفير بعض التسهيلات اللازمة للدولة المدينة. وينظر الدائنون إلى هذا الاتفاق على أنه بمثابة شهادة "حسن سير وسلوك" وأن البلد يستطيع بعد ذلك استعادة قدرته على الاقتراض؛

وهكذا تحول صندوق النقد الدولي إلى قضايا مديونية الدول النامية، وأصبح يقوم بدور قيادي في توجيه هذه الأزمة وإدارتها طبقاً لرؤيته الخاصة في تشخيصها وعلاجها.

1.4 تشخيص صندوق النقد الدولي لأزمة المديونية

تقوم الفكرة الأساسية لرؤية صندوق النقد الدولي عند تشخيصه لأزمة المديونية على أنه إذا كانت الدولة تواجه عدم توازن خارجي فإن ذلك ينعكس في زيادة عجز الحساب الجاري، الأمر الذي يتطلب زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل هذا الاختلال. وهو يرى أن هذا الاختلال ينشأ نتيجة لعوامل دائمة (عوامل داخلية): المغالاة في سعر الصرف، زيادة حدة الاختلال في الموازنة العامة، تزايد التمويل التضخمي ونمو عرض النقود، غياب الإدارة السعريّة السليمة، سيطرة القطاع العام على تخصيص الموارد، كما يرى أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعكس إفراطاً في مستوى الطلب المحلي واستخدام الاقتراض الخارجي لتمويل الزيادة في الاستهلاك لا لتمويل الاستثمار، ما يجعل البلد المدين عبر الزمن غير قادر على خدمة أعباء ديونه ويفقد ثقة الدائنين فيه ويصعب عليه الاقتراض من أسواق النقد الدولية. ويخرج الصندوق من هذه الرؤية بنتيجة مفادها أن الاقتراض الخارجي بمفرده لا يحل مشكلة الاختلال الخارجي بل يؤجلها فقط، ويؤدي إلى إعاقة نمو الاقتصاد المحلي (بن الطاهر، 2008/2007، الصفحات 153-154)

2.4 علاج الأزمة طبقاً لرؤية صندوق النقد الدولي

الحل من وجهة نظر صندوق النقد الدولي يكون من خلال القضاء على الطلب المفرط، عن طريق تخفيض الاستهلاك والسماح لرأس المال الأجنبي بالدخول لتلك الدول والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الدولية. وبعد أن أصبح للصندوق دوراً قيادياً في إدارة هذه الأزمة، قام بتصميم لما يعرف بـ "برامج التثبيت" أو التكيف كشرط لإعادة جدولة ديون الدول النامية - كما سبق

الذكر- وتهدف هذه البرامج إلى تحقيق مستوى معين للمدفوعات الخارجية قابل للاستمرار. ويتمثل هذا المستوى من وجهة نظر الصندوق في الحد الذي يمكن عنده تغطية العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفقات مالية قصيرة وطويلة الأجل بواسطة كل من الصندوق والبنك الدوليين، فضلا عن المقرضين الأجانب. وهذا المستوى لا يمكن الوصول إليه إلا بتطبيق برامج التكيف، التي تتضمن السياسات التالية (زكي، 1987، الصفحات 289-291):

1.2.4 سياسة الإنفاق العام: تهدف هذه السياسة إلى التقليل من عجز الموازنة العامة لكبح التضخم المحلي وذلك عبر حزمة من الإجراءات التي يوصي بها الصندوق. يمكن تلخيصها في النقاط التالية: تخفيض الإنفاق العام بشقيه الاجتماعي والاستثماري؛ تجميد الأجور، والحد من زيادة التوظيف الحكومي؛ إلغاء الدعم السلعي الموجه للمواد الاستهلاكية، وتحديد أسعارها طبقا لتكلفتها الاقتصادية؛ زيادة أسعار منتجات القطاع العام وأسعار الخدمات والطاقة؛ تطوير السياسة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي، من خلال زيادة الضرائب على السلع والخدمات، والحد من الإعفاءات الضريبية؛ وضع حدود عليا للاتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع العام، مع إعفاء القطاع الخاص من هذه الحدود؛ زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة؛

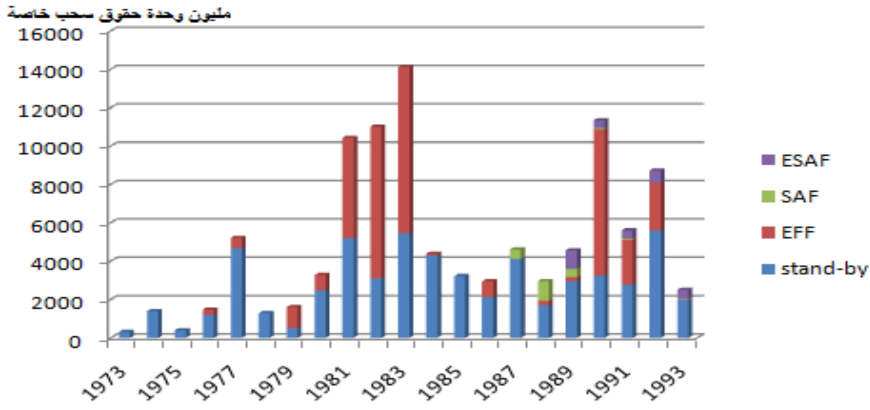
2.2.4 سياسة ميزان المدفوعات: تهدف هذه السياسة إلى التقليل من العجز في ميزان المدفوعات ومن حاجة الدولة للاستدانة الخارجية. وتتضمن: إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، والاتجاه تدريجيا نحو نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخارجية؛ إلغاء القيود المفروضة على الواردات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد؛ تخفيض سعر صرف العملة الوطنية؛ إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير التعامل في النقد الأجنبي من القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية؛

3.2.4 السياسة الاستثمارية: يطالب صندوق النقد الدولي بضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية وخاصة وذلك بحجة أن الدولة المدينة تحتاج إلى الأموال الخاصة وليس إلى القروض الخارجية ولذلك يتعين على هذه الدولة القيام بـ: تحسين المناخ الاستثماري من خلال وضع ضمانات كافية وامتيازات مهمة للاستثمارات الأجنبية، مثل: إعفائها من الضرائب والرسوم؛ تسهيل إمكانية حصولها على موارد الطاقة والأراضي والمواد الخام؛ تسهيل إجراءات تكوين المشروعات؛ السماح لها بحرية تحويل أرباحها للخارج وتصفية أعمالها في أي وقت تشاء؛ منح هذه الامتيازات والضمانات للقطاع الخاص المحلي؛ تحويل شركات ونشاطات القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة)؛ ضرورة توجيه هذه الاستثمارات الجديدة نحو القطاعات التصديرية حتى يمكن أن تزيد من قدرة هذه الدولة في

الحصول على النقد الأجنبي الذي يلزمها لدفع أعباء الديون؛ إلى جانب قيام صندوق النقد الدولي بتطوير سياساته بشأن الشرطية قام الصندوق أيضا قام بتوسيع محفظة قروضه خلال عقد الثمانينيات- كما يتضح من الشكل رقم (01)-

حيث ارتفع حجم التزامات الإقراض التي تعهد بها صندوق النقد الدولي من حوالي 0,321 مليار وحدة حقوق سحب خاصة عام 1973 إلى نحو 14,121 مليار وحدة حقوق سحب خاصة في عام 1983 (IMF, 1993, p. 109).

الشكل رقم (01): تطور حجم التزامات الإقراض التي تعهد بها صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1973-1993)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (IMF, 1993, p. 109)

ومن أهم أدوات الإقراض التي استخدمها الصندوق إبان أزمة المديونية: اتفاقات الاستعداد الائتماني (Stand-by)، حيث اتفق صندوق النقد الدولي في السنة المالية 1982 في إطار هذه الآلية مع 19 بلدا عضوا، بقيمة إجمالية بلغت 3.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وارتفع العدد سنة 1983 ليصل إلى 27 اتفاقا بقيمة 5,449 مليار وحدة حقوق سحب خاصة تسهيل الصندوق الممدد (EFF) خلال سنة 1983 تم عقد أربعة ترتيبات جديدة في إطار هذه الآلية بمبلغ 8,67 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مقارنة بخمسة ترتيبات سنة 1982. بمبلغ 7,9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، كما قام الصندوق باستحداث آليتي جديدتين لمساعدة الدول منخفضة الدخل، وهما: التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي (SAF) أنشأه في مارس 1986 ودخل حيز التنفيذ في عام 1987 وخلال الفترة (1987-1993) بلغ عدد الترتيبات التي تم الموافقة عليها بمقتضى هذا التسهيل 36 ترتيبا، بلغت قيمتها نحو 2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (2088,31 مليون). والتسهيل

التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي (ESAF): أنشئ في ديسمبر 1987، وأولى الترتيبات بمقتضى هذا التسهيل التي تمت الموافقة عليها كانت خلال السنة المالية 1989، وخلال الفترة (1989-1993) وصل عدد الترتيبات التي تم الموافقة عليها 27 ترتيباً، بقيمة إجمالية وصلت إلى نحو 2,9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (IMF, 1993, p. 109)

لقد تمكنت أغلب البلدان النامية التي طبقت برامج التثبيت من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الكلية، حيث تمكنت من تقليص عجز ميزانيتها العامة، واستطاعت السيطرة على التضخم، وإحداث تحسن في موازين مدفوعاتها، كما تمكنت من استعادة قدرتها على سداد ديونها. ولكن ما تجدر الإشارة إليه، أن هذه النجاحات على مستوى التوازنات الكلية كانت نجاحات ظرفية ومؤقتة، فهي ليست ناتجة عن إحداث نمو اقتصادي، بقدر ما تعود إلى برنامج انكماش صارم على مستوى السياستين المالية والنقدية، كان له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية منها: ارتفاع مستوى البطالة؛ انخفاض الأجور الحقيقية؛ تراجع نمو القطاع الصناعي وتدمير الصناعات المحلية؛ تدهور مستوى معيشة المواطنين وأحوالهم الصحية، وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بسبب انخفاض الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية، كالتعليم والصحة، الرعاية الاجتماعية، الإسكان... (بن الطاهر، 2008/2007، الصفحات 102-103)

5. دور صندوق النقد الدولي في عقد التسعينيات

بدأ هذا العقد والعالم يشهد تحولات عميقة نتج عنها تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد، تمثل بالانتقال من الثنائية القطبية إلى القطب الواحد، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. وفي هذه الأوضاع ظنت الدول التي كانت عضوة في الاتحاد السوفيتي أن الحل الأمثل هو التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بعد تفكك هذا الاتحاد عام 1991. وهنا أصبح لصندوق النقد الدولي دوراً جديداً من خلال مساعدة هذه الدول على التحول، وكانت المساعدات المقدمة في جزء منها عبارة عن مساعدات فنية، حيث يقوم الصندوق بتصميم البرامج لهذه الدول، ويقدم المشورة لها فيما يتصل بسياسة التسعير والانفتاح على الأسواق العالمية والخصخصة. والجزء الآخر تمثل في مساعدة مالية لتمكينها من تجاوز عجز موازين مدفوعاتها الناشئ عن انخفاض كبير في الموارد المترتبة عن الصادرات نتيجة الانتقال من تجارة مؤسسة على غير أسعار السوق إلى تجارة معتمدة على أسعار السوق، أو ناشئ عن زيادة كبيرة في أسعار الواردات من الطاقة مثلاً، أو للسببين معا (غوش، 2014، صفحة 52). ولهذا أنشأ

الصندوق آلية التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية عام 1993. وقد استفاد من هذه الآلية 13 بلدا خلال الفترة (1993-1994)، وبلغت قيمة هذا التسهيل 2,7 مليار من حقوق السحب الخاصة، وكان أكبر المستفيدين من هذا المبلغ، روسيا التي تحصلت على 2,2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وقد كانت هذه المساعدات مشروطة بسرعة تطبيق برامج الصندوق التي أوصى بها (قادري، 2003، الصفحات 83-85).

وهكذا منذ بداية عقد التسعينيات تدعم دور صندوق النقد الدولي، واتسع نطاق نفوذه وأصبح معيارا لمدى التزام الدول باقتصاد السوق وانفتاح اقتصاداتها على الأسواق العالمية، ومدى اندماجها في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي (العولمة). ولكن لم ينته هذا العقد، حتى بدأت تظهر مخاطر العولمة وسلباتها على السطح، فانتشرت الأزمات المالية بدءا بالمكسيك، ثم دول جنوب شرق آسيا وغيرها من اقتصادات الأسواق الناشئة. مما أثار تحديات جديدة بالنسبة لصندوق النقد الدولي الذي اضطلع بدور جديد تمثل في صفقات الإنقاذ التي يعقدها مع الدول المتأزمة، تلزم هذه الدول على تبني برامج تكيف يفرضها عليها (الجميل، 2012)، والجدول رقم (01) يوضح أهم هذه البرامج.

الجدول رقم (01): برامج صندوق النقد الدولي في بعض الدول المتأزمة

الدول	المكسيك	تايلاند	إندونيسيا	كوريا الجنوبية
برامج	1994	20 أوت 1997	5 نوفمبر 1997	04 ديسمبر 1997
صندوق			جانفي 1998	24 ديسمبر 1997
النقد			أفريل 1998	
الدولي				
إجمالي المبلغ	51,6	17,2	40,0	57,0
مليار دولار				
الجهات	الصندوق: 17,8	الصندوق: 3,9	الصندوق: 10,1	الصندوق: 21
المساهمة	(689% من حصة	(505% من حصة	(490% من حصة	(1939% من حصة
(مليار	العضوية)	العضوية)	العضوية)	العضوية)
دولار)	الو.م.أ: 21	البنك الدولي: 1,5	البنك الدولي: 4,5	البنك الدولي: 10
	بنك التسويات	بنك التنمية الآسيوي:	بنك التنمية آسيوي:	بنك التنمية الآسيوي: 4
	الدولي: 10	1,2	3,5	اليابان: 10
	بنك التنمية للدول	اليابان: 4	اليابان: 5	الو.م.أ: 5
	الأمريكية: 1,3	مصادر مختلفة: 6,6	الو.م.أ: 3	مصادر مختلفة: 7
	البنك الدولي: 1,5		مصادر مختلفة: 13,9	

Source : (ITO, 2007, p. 41)

ولقد احتوت برامج الإنقاذ هذه على مجموعة من الشروط كان على هذه البلدان الالتزام بها. يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

بالنسبة للمكسيك: ضرورة تبني برنامج تقشف مالي، يركز على تخفيض النفقات العامة؛ رفع أسعار الوقود والكهرباء والغاز والسلع والخدمات الأخرى التي يقدمها القطاع العام، لرفع الإيرادات الحكومية؛ على المكسيك أن تدفع عوائد النفط كافة وإيداعها كضمان لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي؛ المزيد من الانفتاح الاقتصادي والخصخصة، حتى تشمل مشاريع صناعة البتروكيماويات والغاز، وخصخصة البنوك الرئيسية مثل بنك (Banamex) الذي يسيطر على عمليات تمويل قطاع النفط والبتروكيماويات (عبد الرضا و الجوارين، 2013، صفحة 127)، تقديم الدعم المالي للبنوك والمقترضين على حد سواء، وقيام البنك المركزي بتوفير السيولة من النقد الأجنبي للبنوك التجارية لمنعها من التأخر عن سداد التزاماتها الخارجية، والسماح بمشاركة أجنبية أكبر في رؤوس أموال البنوك؛ (سلام، 2002، صفحة 315).

بالنسبة للدول الآسيوية: طالب صندوق النقد الدولي هذه الدول، بتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، وحثه في ذلك، أن بعض التقييد المالي كان يجب أن يكون جزءا من الحل، لأن الزيادة في الادخار الحكومي أمر ضروري لتحقيق التحسن المطلوب في الحساب الجاري لميزان المدفوعات لضمان التوازن الخارجي. ما يؤدي إلى طمأنة المستثمرين واستعادة الثقة في اقتصاديات هذه الدول. كما طالبها بسياسات نقدية أكثر تشددا، عن طريق تقييد الائتمان المحلي، ورفع أسعار الفائدة. وحثه، أن تشديد أسعار الفائدة لفترة ضروري لإيقاف التدهور في أسعار صرف العملات. كما أنه يؤدي إلى تشجيع التدفقات الرأسمالية الأجنبية وزيادتها. إلى جانب ضرورة التعجيل بإصلاح النظام المصرفي، والخصخصة، وتبني تشريعات وقوانين جديدة تمكن من توسيع الملكية الأجنبية للأصول المحلية، وتفتح أسواق هذه الدول للرأسمال الأجنبي. وأولى الخطوات التي اتخذتها حكومات هذه الدول، لتظهر عزمها على القيام بإصلاحات قوية، هي إغلاق البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة. كما طلب منها تخصيص جانب كبير من الدعم المالي المقدم في إطار هذه البرامج، للحكومات والبنوك المركزية لتمكينها من تعزيز قدرتها على خدمة الديون الأجنبية وعلى تثبيت أسعار الصرف (الشحات، 2001، صفحة 87).

وفي أعقاب أزمات عقد التسعينيات من القرن العشرين ازداد اهتمام صندوق النقد الدولي بدراسة أسباب الأزمات المالية، وإمكانية التنبؤ بها. وقد أسفرت مجهوداته على استحداث مبادرتين هما:

-مبادرة برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP): في عام 1999، استحدث صندوق النقد والبنك الدوليين مبادرة مشتركة تعرف باسم "برنامج تقييم القطاع المالي"، بهدف ترويض البلدان الأعضاء -على أساس طوعي- بتقييم شامل لنظمها المالية. وذلك من خلال: تحديد مواطن القوة ومكامن الضعف في النظام المالي للبلد العضو؛ تحديد المخاطر التي تنشأ في القطاع المالي وتهدد استقرار الاقتصاد الكلي؛ تحديد مدى قدرة القطاع المالي على امتصاص الصدمات الاقتصادية الكلية (صندوق النقد الدولي، 2008، الصفحات 34-35)؛

- مبادرة المعايير والمواثيق: خلال مناقشات المجلس التنفيذي حول تعزيز البنية المالية الدولي في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، أكد المديرين على الحاجة لوضع وتنفيذ معايير ومواثيق للممارسات السليمة معترف بها دولياً لدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي على المستويين المحلي والدولي. وكانت النتيجة إطلاق مبادرة المعايير والمواثيق في عام 1999، حيث يُقيم الصندوق والبنك الدوليين سياسات الدول الأعضاء مقارنة بالقواعد المعيارية الدولية للممارسات، بناءً على طلبها وفي أي من المجالات الإثني عشر التالية: المحاسبة، تدقيق الحسابات، مكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب، الرقابة المصرفية، حوكمة الشركات، نشر البيانات، شفافية المالية العامة، الإفلاس وحقوق الدائنين، الرقابة على التأمين، شفافية السياسات النقدية والمالية، نظم المدفوعات، تنظيم الأوراق المالية (صندوق النقد الدولي، 2007، الصفحات 22-26).

وهكذا ازدادت أهمية صندوق النقد الدولي في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين واتسع نطاق نفوذه وأصبح معياراً لمدى التزام الدول النامية باقتصاد السوق وانفتاح اقتصاداتها على الأسواق العالمية واندماجها فيها. كما تدعم دوره في مجال مواجهة الأزمات المالية من خلال صنفقات الإنقاذ التي يعقدها مع الدول المتأزمة، والتي تلزم هذه الدول على تبني برامج تكيف يفرضها عليها.

6. الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 والدور الجديد لصندوق النقد الدولي

واجه العالم عام 2008 واحدة من أصعب الأزمات المالية، التي تحولت إلى أسوأ أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير 1929. لقد بدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تدهور السوق الأمريكية للرهن العقاري عالية المخاطر في صيف 2007، أدت إلى خسائر ضخمة لحقت بالمؤسسات المالية والأسواق المالية الأمريكية وإلى وقوع النظام المصرفي الأمريكي في حالة جمود ائتماني أدى إلى

انكماش مصادر التمويل للشركات الصناعية والإنتاجية مما أدى إلى تقليص الأنشطة وحتى الإغلاق، ما نتج عنه فقدان الملايين من الأمريكيين وظائفهم، ومن ثمّ إضعاف الطلب الاستهلاكي، وتراجع الاستثمار تراجعاً ملحوظاً (جيافاتسي، 2009، الصفحات 24-25)، ما ترتب عنه في النهاية تراجع الإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن 6 بالمائة في الربع الرابع من عام 2008 و 5,7 بالمائة في الربع الأول من عام 2009 وارتفاع في نسبة البطالة لتصل إلى 8,5 بالمائة، كل هذا دفع البلاد إلى هاوية الركود الاقتصادي. ونظراً لتربط وتشابك مكونات النظام المالي والاقتصادي في عالم تهيمن عليه العولمة وتقوده الولايات المتحدة، انتقلت الأزمة إلى جميع بلدان العالم، لتصبح أزمة مالية عالمية بحلول خريف 2008، وتسارعت وتيرتها أكثر من المتوقع في عام 2009، ما أدى إلى انكماش حاد في الناتج والتجارة العالميين، وارتفعت البطالة ارتفاعاً كبيراً ودخل بذلك الاقتصاد العالمي خلال الفترة بين عامي 2008 و 2009 في أعمق فترة ركود منذ الكساد الكبير 1929 (صندوق النقد الدولي، 2009، الصفحات 16-18).

1.6 تشخيص الأزمة وعلاجها من منظور صندوق النقد الدولي

بعد أن تأكد صندوق النقد الدولي، أن أزمة الرهن العقاري تخطت حدود النظام المالي الأمريكي وأصبحت أزمة مالية عالمية عمل على تحديد الأسباب الأساسية التي كانت وراءها، واقترح مجموعة من الحلول على مستوى السياسات الاقتصادية لمكافحة الأزمة ومنع الأضرار الكاملة للنظام المالي العالمي، والحيلولة دون وقوع الاقتصاد العالمي في كساد عميق شبيه بكساد 1929.

1.1.6 الأسباب الكامنة وراء الأزمة: تعود جذور الأزمة حسب الصندوق إلى سبع السنوات السابقة لها والتي عرفت انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع النمو العالمي وانخفاض التقلبات، مما دفع المستثمرين إلى المغالاة في التفاؤل عند تقييم المخاطر المستقبلية، ومن ناحية أخرى استحدث النظام المالي أدوات جديدة كانت تخفي العديد من المخاطر. وفي ظل هذه البيئة تم تسجيل إخفاقات عديدة على الأضعدة التالية: (IMF, 2009, pp. 2-8)

- إخفاق أعمال التنظيم والرقابة على القطاع المالي في الو.م.أ وغيرها من الدول المتقدمة؛
- إخفاقات على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية: شهدت السنوات السابقة للأزمة نمواً عالمياً قوياً وأسعار فائدة منخفضة ساهمت إلى حد كبير في تزايد المخاطر النظامية، فقد أدى انخفاض أسعار الفائدة إلى المغالاة في التفاؤل بشأن المستقبل، فارتفعت أسعار مختلف الأصول ومنها أسعار العقارات. ودفع

ذلك إلى عدم تقدير المخاطر تقديرا جيدا، والاستثمار في الأصول التي تنطوي على مخاطر عالية وشرائها. في حين ركزت البنوك المركزية على تحقيق استقرار التضخم غير مدركة لانعكاسات المخاطر المتزايدة على النظام المالي. أما سياسة المالية العامة فلقد كان النظام الضريبي في معظم البلدان متحيزا للتمويل بالرفع المالي عن طريق خصم مدفوعات الفائدة، مما أدى إلى تفاقم مواطن ضعف القطاع الخاص في مواجهة الصدمات. كما أن كثير من البلدان لم تستغل فترة النمو لخفض عجز الموازنة والدين العام، الأمر الذي أدى إلى توافر حيز مالي ضيق لمكافحة الأزمة. كما صاحب هذا النمو العالمي المرتفع ما يعرف بالاختلالات العالمية (عجز كبير في الحساب الجاري الأمريكي، وفوائض كبيرة في الحساب الجاري في آسيا- خاصة الصين- والبلدان المصدرة للنفط). وحسب خبراء صندوق النقد الدولي فإن لهذه الاختلالات دور في تزايد المخاطر النظامية فقد أسهمت في ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال إلى البنوك الأمريكية (توفر السيولة) ما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة، وسعي هذه البنوك إلى تحقيق العائد وزيادة الرفع المالي وإيجاد أصول تنطوي على مخاطر كبيرة.

- إخفاق الرقابة والإشراف العالمي: أي عدم وجود تحذيرات قوية سابقة للأزمة، فلقد أخفق صندوق النقد الدولي في إطلاق تحذيرات فعّالة، كما أخفقت أعمال الرقابة التي يمارسها على بلدانه في تحديد واكتشاف المخاطر، وجاءت تقاريره متفائلة لاسيما عن اقتصادات البلدان المتقدمة مثل الـ.م.أ، وبريطانيا.

2.1.6 الأساليب المقترحة من قبل الصندوق لمواجهة الأزمة: دعا صندوق النقد الدولي بلدانه الأعضاء وخاصة المتقدمة إلى تنفيذ الأولويات الملحة على صعيد السياسات مع ضرورة اتخاذ إجراءات تعالج العوامل المسببة للأزمة.

- أولويات السياسة الاقتصادية الكلية في مواجهة الأزمة: أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة تدخل الحكومات لتجنب الوقوع في مصيدة الركود ، وذلك باتخاذ إجراءات سريعة على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية وسياسة المالية العامة) لدعم الطلب الكلي، مع ضرورة تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية: على مستوى السياسة النقدية: أكد صندوق النقد الدولي على أنه ينبغي على البنوك المركزية أن تحافظ على أوضاع نقدية تيسيرية مهما طالّت المدة الأزمة، لدعم الطلب وتجنب الانكماش، مع تجنب عودة التضخم في الأجل الطويل (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 4). أما على مستوى سياسة المالية العامة: أكد صندوق النقد الدولي أنه من أجل الحد من تراجع الطلب والناتج لا بد من دفعة تنشيطية كبيرة من المالية العامة بقيمة كلية مقدارها 2 بالمائة من

إجمالي الناتج المحلي العالمي (صندوق النقد الدولي، 2008، الصفحات 1-3). وعلى مستوى سياسات القطاع المالي: بين صندوق النقد الدولي أنه على الحكومات أن تعمل في المدى القصير على تحقيق الأولويات الثلاثة التالية: ضمان إتاحة السيولة اللازمة للجهاز المصرفي؛ إعادة رسملة المؤسسات المالية الضعيفة التي تمتلك مقومات البقاء؛ تحديد الأصول المتعثرة والتعامل معها وذلك بحذف هذه الأصول من الميزانيات العمومية للقطاع المالي ونقلها إلى شركات لإدارة الأصول مملوكة للدولة (ما يسمى ببنوك الأصول الرديئة) (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 39).

- معالجة العوامل المسببة للأزمة: في نفس الوقت الذي تتخذ فيه الإجراءات السابقة على مستوى السياسات الكلية لا بد من اتخاذ إجراءات وإصلاحات تعالج مواطن الضعف والإخفاقات التي كانت سببا في وقوع الأزمة: (IMF, 2009, pp. 3-11)

- إصلاح أعمال التنظيم والرقابة على القطاع المالي؛

- إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية: يرى خبراء صندوق النقد الدولي أنه على صانعي سياسات الاقتصاد الكلي العمل على: توسيع مجال السياسة النقدية حتى يشمل الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي، ولا يقتصر اهتمامها فقط على استقرار الأسعار (التضخم)؛ ينبغي على الحكومات أن تستغل فترة الانتعاش وارتفاع النمو لتقليص العجز والدين العام من أجل توفير حيز مالي أوسع لمكافحة الأزمات المستقبلية، كما ينبغي عليها إلغاء النظام الضريبي المتحيز نحو زيادة الرفع المالي؛

- يتعين توافر نظام للتحذير المبكر؛

- يتعين وجود جهاز يتولى قيادة ردود الأفعال إزاء المخاطر النظامية في الاقتصاد العالمي؛

2.6 انعكاسات الأزمة على عمل صندوق النقد الدولي

عقب هذه الأزمة المالية أثبتت الشكوك حول أهمية صندوق النقد الدولي ووجهت له الانتقادات بسبب عدم اكتشافه للأزمة قبل وقوعها، وضعف أطره التنظيمية والإشرافية، وعدم قدرته على أداء دوره الرقابي بشكل كفو، ونقص موارده التي تؤهله إلى إدارة الأزمة بشكل فعال، إلى جانب افتقاره للأدوات التي تؤهله لضمان الاستقرار المالي العالمي على نحو أفضل (بلانشارد، 2008، صفحة 10).

ولكن سرعان ما تبددت الشكوك عقب قمة مجموعة العشرين في نوفمبر 2008 (قمة واشنطن)، وأفريل 2009 (قمة لندن)، ثم قمة بيتسبرغ في نوفمبر 2009، التي تم التأكيد فيها على أهمية دور صندوق النقد في مساعدة الدول المختلفة، مع ضرورة المراجعة الدورية لآليات هذه المؤسسة،

وتوفير المصادر المالية الكافية لمساعدتها على تنفيذ مسؤولياتها؛ وتكليف الصندوق بدور محوري في تشخيص وتحليل جذور الأزمة واقتراح الحلول و ردود الفعل الملائمة تجاه الأزمة، واقتراح كيفية إصلاح الأسواق المالية العالمية (صندوق النقد الدولي، 2008، صفحة 3)؛ إلى جانب التزامهم بتنفيذ إصلاحات هيكلية على صندوق النقد الدولي، وأبرزها توسيع تمثيل دول الأسواق الصاعدة ليعكس حقيقة الوضع الدولي الجديد، وأكدوا على ضرورة استكمال إصلاح نظام التصويت بالصندوق قبل جانفي 2011. وتم الاتفاق أيضا على إعادة النظر في طريقة تعيين القيادات العليا في جميع المؤسسات المالية الدولية من خلال عملية علنية تراعى فيها الشفافية، ويقوم فيها الاختيار على أساس الجدارة (IMF, 2009).

كما تم تكليف الصندوق بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي للعمل معا على تحديد أفضل مواطن الضعف وتوقع الضغوط المحتملة والاستجابة بسرعة للأزمات، وقد بدأ الصندوق في عام 2009 بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي بتنفيذ عملية الإنذار المبكر، وتجري هذه العملية بما يتوافق مع مجالات تخصص كل منهما، حيث يتولى الصندوق القيادة في المسائل الاقتصادية والمالية الكلية ويعمل على تحديد مواطن الضعف فيها. في حين يتولى المجلس تحديد مواطن الضعف والتحديات التنظيمية والإشرافية في القطاع المالي (Muhleisen, Vamvakids, & Khandelwal, 2010, p. 4) إلى جانب تعهد قادة مجموعة العشرين في قمة بيتسبرغ عام 2009 بالعمل معا لضمان تحقيق تعاف دائم ونمو قوي وقابل للاستمرار على المدى المتوسط ومن ثم أطلقوا "إطار النمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار"، ويرتكز هذا الإطار على عملية متعددة الأطراف هي "عملية التقييم المتبادل". وطلبَ إلى الصندوق تقديم المساعدة في هذه العملية، من خلال قيامه بالتحليل الفني اللازم لتقييم مدى الاتساق المتبادل بين أطر السياسات الوطنية والإقليمية للمجموعة، وما إذا كانت السياسات المنتهجة من قبل البلدان المنفردة للمجموعة تتوافق بشكل جماعي مع أهداف النمو في مجموعة العشرين وتحديد انعكاسات هذه السياسات على استقرار النظام الاقتصادي والمالي العالمي. وطلبَ منه تقديم المشورة عند الحاجة حول كيفية تحسين احتمالات نمو الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط من خلال التعديلات الموحدة اللازمة على مستوى السياسات (صندوق النقد الدولي، 2011، صفحة 30).

وهكذا أصبح صندوق النقد الدولي يضطلع بالدور القيادي في عملية التقييم المتبادل، إلى جانب الاضطلاع بدور رئيسي في مجال رصد المخاطر المالية النظامية العالمية ولأجل أداء هذا الدور الجديد أجرى صندوق النقد الدولي إصلاحات واسعة في مجال عمله الرقابي والاقراضي، وكذا نظام حوكمته.

1.2.6 إصلاح دور الرقابي: اتخذ صندوق النقد الدولي عددا من الإجراءات والتدابير لإصلاح

أنشطته الرقابية ولتعزيز دوره في منع الأزمات في المستقبل والتمكن من قيادة النظام المالي والنقدي العالمي بأكثر كفاءة في مرحلة ما بعد الأزمة. من أهمها:

- تركيزه على قضايا القطاع المالي في سياق أعمال الرقابة متعددة الأطراف والرقابة الثنائية التي يمارسها كما عمل على إدماج أعمال الرقابة المالية الكلية في مهامه الرقابية، وبذلك أصبح لا يتعامل مع القطاع المالي كعنصر منفصل في تحليلاته، بل يهتم بتحليل تأثير القضايا المالية على القطاعات الأخرى، وتأثير هذه القطاعات على التطورات المالية (صندوق النقد الدولي، 2012، صفحة 29).
- قرر في سبتمبر 2010، تحويل عنصر الاستقرار المالي في برنامج تقييم القطاع المالي الذي يتم على أساس طوعي إلى بند إلزامي في رقابة الصندوق على خمسة وعشرين بلدا عضواً*، التي يمكن أن يكون لقطاعها المالية أثرا كبيرا على الاستقرار المالي العالمي، وقد كان اختيار الصندوق لهذه الاقتصادات الخمسة والعشرين قائما على حجم قطاعها المالية والصلات التي تربط بينها وبين القطاعات المالية في البلدان الأخرى (صندوق النقد الدولي، 2010، الصفحات 1-2).
- اتخذ قرار في 18 جويلية 2012 بشأن دمج الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، والذي يعرف باسم "قرار الرقابة الموحدة". و ينص على تحليل وتغطية أكثر انتظاما لانتقال تداعيات السياسات الاقتصادية والمالية المحلية من البلدان الأعضاء إلى الاقتصاد العالمي (فرنانديز، 2012، الصفحات 1-2). وفي سياق قرار الرقابة الموحدة أصبح صندوق النقد الدولي يصدر تقارير التداعيات والقطاع الخارجي سنويا - ابتداءً من عام 2012- ويناقش تقرير القطاع الخارجي تقييمات الخبراء للمراكز الخارجية لمجموعة من الاقتصادات المؤثرة على الاقتصاد العالمي تبلغ تسعة وعشرون اقتصادا، وذلك بالتوازي مع نشطة الرقابة الثنائية وبشكل يتسق مع الأنشطة متعددة الأطراف. أما تقرير التداعيات، فكان يهدف حتى عام 2013 إلى تقييم أثر السياسات الاقتصادية في الاقتصادات الخمس الكبرى المؤثرة على النظام

* الاقتصادات الخمسة والعشرون: استراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، منطقة هونغ كونغ الصينية، الهند، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، لكسمبورغ، المكسيك، هولندا، روسيا، سنغافورا، كوريا الجنوبية، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا، الم.أ. وتغطي هذه الاقتصادات الخمسة والعشرون حوالي 90% من النظام المالي العالمي، و80% من النشاط الاقتصادي العالمي.

المالي (الو.م.أ، الصين، بريطانيا، اليابان، منطقة اليورو) على الاقتصادات الشريكة. وبدءا من عام 2014 تحول الصندوق إلى التركيز على قضايا رئيسية مختارة على أساس أهميتها من منظور التداعيات (صندوق النقد الدولي، 2015، صفحة 32).

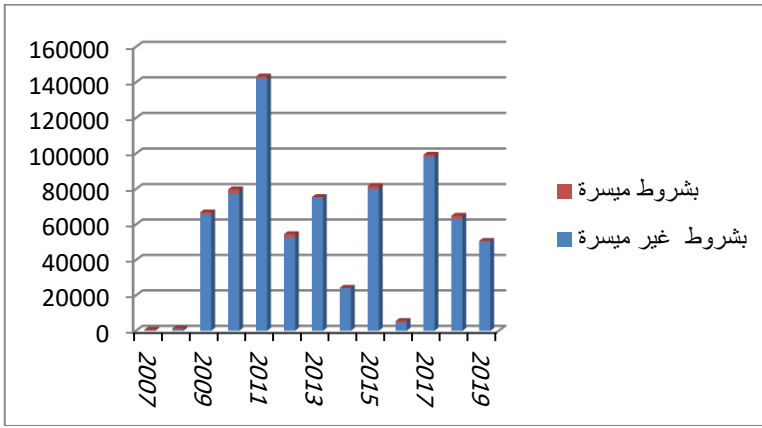
- العمل على وضع إطار لسياسة السلامة الاحترازية الكلية - وهي السياسة التي تستخدم أدوات للحد من تراكم المخاطر النظامية- وذلك بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية؛ (Brockmeijer, Mortti, & Osinski, 2011, p. 4)

2.2.6 إصلاح نظامه الإقراضي: لمساعدة بلدانه الأعضاء المتضررة من الأزمة عمل الصندوق على إصلاح نظامه الإقراضي لتشجيعها على الاستعانة به في أسرع وقت ممكن (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 2). وفي هذا الصدد قام الصندوق بإدخال تحسينات على الأدوات التي يستخدمها في منح القروض حيث قام بدعم اتفاقات الاستعداد الائتماني من خلال مضاعفة الحدود القصوى من موارد صندوق النقد الدولي في إطار هذه الأداة إلى 200 بالمائة من حصة العضوية على أساس سنوي و600 بالمائة منها على أساس تراكمي. كما استحدثت أدوات إقراض جديدة تساعد بلدانه الأعضاء على مواجهة الأزمات وحلها إن وقعت، منها: خط الائتمان المرن (FCL، مارس 2009)، خط الوقاية والسيولة (PLL، 2011)، أداة التمويل السريع (RFI، 2011) (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 26). كما تم إنشاء ثلاث أدوات تمويلية جديدة بشروط ميسرة لمساعدة بلدانه الأعضاء منخفضة الدخل عام 2009 وهي: تسهيل الائتمان الممدد، تسهيل الاستعداد الائتماني، التسهيل الائتماني السريع (صندوق النقد الدولي، 2010، صفحة 47).

كما دفعت الأزمة المالية العالمية صندوق النقد الدولي إلى زيادة حجم قروضه لبلدانه الأعضاء حيث حدث ارتفاع حاد في الالتزامات الجديدة التي أبرمها الصندوق خلال سنوات الأزمة، من 1,33 مليار وحدة حقوق سحب خاصة عام 2008 إلى 66,90 مليار و79,84 مليار وحدة حقوق سحب خاصة في السنوات المالية 2009 و2010 على الترتيب. واستمرت الالتزامات تتزايد لتصل إلى 143.34 مليار وحدة حقوق سحب خاصة سنة 2011. الشكل البياني رقم (02). وهو مستوى لم يسبق لصندوق النقد الدولي أن وافق على مثله منذ نشأته. ومن أهم الأسباب وراء ارتفاع التزامات الإقراض التي تعهد بها الصندوق منذ 2010 هو انفجار أزمة الديون السيادية الأوروبية، فخلال الفترة (2010-2013) طبقت كل من اليونان، إيرلندا، البرتغال وقبرص برامج للتصحيح الاقتصادي والنمو يدعمه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وخلال السنوات 2015، 2017، 2018، 2019 ارتفعت التزامات الإقراض التي تعهد بها الصندوق من جديد، وذلك نتيجة لتحرك الصندوق لمساعدة بلدانه الأعضاء للتصدي للعديد من التحديات منها الأزمة الصحية المتمثلة في وباء ايولا الذي تفشى في غينا، ليبيريا وسيراليون؛ الانخفاض المفاجئ الحاد في أسعار النفط والذي تسبب في خسائر كبيرة في إيرادات التصدير للعديد من البلدان المصدرة للنفط؛ الاضطرابات السياسية والتراعات المحلية في عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2010 والتي أدت إلى خسائر اقتصادية ضخمة.

الشكل البياني رقم (02): التزامات الإقراض التي تعهد بها صندوق النقد الدولي خلال السنوات المالية (2007-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على المعطيات والإحصاءات الواردة في تقارير صندوق النقد الدولي للسنوات المالية: من 2007 إلى 2019

3.2.6 إصلاح نظام الحصص والحوكمة: استجابة لدعوات مجموعة العشرين اتخذ صندوق النقد الدولي إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحصص والحوكمة. ففي عام 2008 اعتمد صندوق النقد الدولي تدابير لإجراء إصلاحات مهمة يهدف من خلالها إلى تحقيق اتساق أكبر بين حصص العضوية والأنصبة التصويتية في الصندوق من ناحية ووزن البلدان الأعضاء ودورها في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، إلى جانب تعزيز مشاركة البلدان منخفضة الدخل في الصندوق. وقد دخلت حيز التنفيذ في مارس 2011، وبموجبها: زادت حصص 54 دولة (صندوق النقد الدولي، 2011، صفحة 37)؛ تم تثبيت عدد الأصوات الأساسية عند 5,502 بالمائة من مجموع الأصوات؛ تم تعيين مدير تنفيذي مناوب ثان لتحسين مستوى تمثيل مجموعة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (صندوق النقد الدولي، 2016، صفحة 2)؛ وفي نوفمبر من عام 2010 وافق المجلس التنفيذي على إجراء إصلاحات إضافية في نظام

الحصص والحوكمة، وقد شملت على وجه الخصوص العناصر التالية: زيادة حصص العضوية بمقدار الضعف لنصل إلى نحو 476,8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة؛ تحويل ما يزيد عن 6 بالمائة من أنصبة الحصص إلى الأعضاء من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية الديناميكية؛ حماية أنصبة حصص أفقر البلدان الأعضاء وقوتها التصويتية؛ وقد دخلت هذه الإصلاحات حيز التنفيذ في 21 جانفي 2016 عندما وافقت الو.م.أ و 148 عضو (94,04% من مجموع الأصوات) عليها (صندوق النقد الدولي، 2010، الصفحات 3-4). وكان من أهم نتائج دخول إصلاحات 2010 حيز التنفيذ: زيادة كبيرة في موارد حصص العضوية من حوالي 238,5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (329 مليار دولار أمريكي) إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (659 مليار دولار أمريكي)؛ ودخول أربعة بلدان من الأسواق الناشئة ضمن البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في صندوق النقد الدولي وهي: البرازيل، الصين، الهند، روسيا. أما البلدان الستة الأخرى فهي: الو.م.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا (صندوق النقد الدولي، 2016، الصفحات 1-2).

وهكذا تعزز دور صندوق النقد الدولي في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 حيث قدم المشورة للبلدان المتقدمة المتأزمة لتطبيق سياسات اقتصادية توسعية، وزاد من حجم قروضه المقدمة لبلدانه الأعضاء، وقام باستحداث أدوات تمويلية جديدة وقائية، وعمل مع مجلس الاستقرار المالي لتصميم مجموعة من الأدوات "نظام الإنذار المبكر" لاكتشاف الأزمات المالية في المستقبل وتجنبها أو التخفيف من حدتها. إلى جانب ذلك قام بإجراء إصلاحات واسعة في نظام الحصص والحوكمة، التي تمثل خطوة حاسمة ومهمة بالنسبة للصندوق. فقد كان نظام الحصص والتصويت قبل الإصلاحات يعبر عن موازين القوى في مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية. لهذا يمكن القول، أن هذه الإصلاحات وخاصة إصلاحات عام 2010 تعتبر إصلاحات تاريخية لم يشهدها الصندوق منذ نشأته عام 1944.

7. خاتمة

لقد تطور صندوق النقد الدولي وتطورت أدواره منذ نشأته، وثمة منعطفات كبرى وتحديات غير مسبوقة مرّ بها، وكان لها تأثير واضح على مهامه. من أهمها:

* أزمات عقد السبعينيات من القرن العشرين، وكانت البداية بأزمة انهيار نظام بريتون وودز، والتي تسببت في وقوع صندوق النقد الدولي في أزمة وجودية غير أنه تمكن من تجاوزها والتكيف مع الأحداث وأصبح بعد انهيار النظام وانعقاد مؤتمر جامايكا مشرفا على سياسات أسعار الصرف في بلدانه

الأعضاء التي تتمتع بكامل الحرية في اختيار نظام الصرف. كما أدت أزمة النفط 1973-1974 إلى تدعيم دوره في الساحة الدولية من خلال مساعدته لبلدانه الأعضاء على تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها الناتج عن ارتفاع أسعار النفط، وذلك من خلال إعادة تدوير الأموال النفطية. * أزمة المديونية 1982، حيث قام صندوق النقد الدولي بدور جديد وقيادي فيها من خلال تكريس نفسه لانتزاع مدفوعات رد ديون البلدان الدائنة من البلدان المدينة، وذلك بفرض برامج التكيف على كل بلد يرغب في إعادة جدولة ديونه.

*أزمات عقد التسعينيات: مع انقضاء أزمة المديونية أثرت التساؤلات مجددا حول أهمية صندوق النقد الدولي، لكن تخلي بلدان الاتحاد السوفيتي(السابق) عن الاشتراكية في 1991، وسعيها إلى إقامة الرأسمالية بدلا منها، استطاع الصندوق أن يرسم مساراً جديداً له من خلال مساعدة هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية على الاندماج في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وأصبح بذلك من أهم صناعات العولمة وأقوى المدافعين عنها. ولكن لم ينته عقد التسعينيات حتى بدأت سلسلة من الأزمات مالية المدمرة في العديد من الدول النامية بدأت بأزمة المكسيك في 1994، ثم سرت إلى دول جنوب شرق آسيا وانتقلت إلى روسيا في 1998 ثم البرازيل، حتى أثرت على اقتصادات العالم ككل. وهنا أُنيط بصندوق النقد الدولي دور جديد تمثل في صفقات الإنقاذ التي يعقدها مع هذه البلدان المتأزمة.

* الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008، حيث تعرض الصندوق إلى موجة من الانتقادات حول عدم قدرته على التنبؤ بالأزمة، وضعف وعدم كفاءة عمله الرقابي، وعدم كفاية قاعدته المالية وافتقاره للأدوات التي تؤهله ليكون حارساً للاستقرار المالي العالمي. ولكن سرعان ما استعاد الصندوق مركز الصدارة من جديد كأهم مؤسسة مالية في الساحة العالمية بعد أن كلفته مجموعة العشرين في قمة بيتسبرغ 2009 بدور قيادي فيما عرف بعملية التقييم المتبادل ليقوم بتنسيق السياسات على نطاق الاقتصادات المتقدمة والصاعدة المنتمية للمجموعة، إلى جانب الاضطلاع بدور رئيسي في مجال رصد المخاطر المالية النظامية العالمية وكل ما يهدد الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.

8. المراجع References

Brockmeijer, J., Mortti, M., & Osinski, J. (2011, March 14). "Macprudential Policy: An Organizing Framework". Consulté le May 06, 2018, sur IMF PolicyPaper: <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/031411.pdf>

- IMF. (1993). *Annual Report of the Executive Board for financial year ended*.
- IMF. (2009, February 6). *Initial Lessons of the Crisis*. Consulté le 09 20, 2020, sur <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/020609.pdf>
- IMF. (2009, April 2). *London Summit-Leader's statement*. Retrieved september 29, 2018, from <http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?hdCountry=page=&Newquery=G20++LONDON/EN+2009&search>
- ITO, T. (2007). Asian Currency Crisis and the International Monetary Fund, 10 years later. (A. E. Review, Ed.) *Asian Economic Policy Review*, 2(1), pp. 16-49. doi:<https://doi.org/10.1111/j.1748-3131.2007.00046.x>
- Muhleisen, M., Vamvakids, A., & Khandelwal, P. (2010, September 1). *"The IMF-FSB Early Warning Exercise: Design and Methodological Toolkit"*. Consulté le April 20, 2018, sur International Monetary Fund: <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/090110.pdf>
- أتيش ريكس غوش. (سبتمبر، 2014). في مركز الصدارة. مجلة التمويل والتنمية.
- أحمد يوسف الشحات. (2001). الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا. مصر: دار النيل للطباعة والنشر.
- أرنست فولف. (2016). صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- أوليفيه بلانشارد. (ديسمبر، 2008). "صدوع في النظام. مجلة التمويل والتنمية، 45(4)، الصفحات 8-10.
- حميد الجميلي. (2012). الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية. عمان: منتدى الفكر العربي.
- رمزي زكي. (1987). الاقتصاد النقدي للتخلف. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- صندوق النقد الدولي. (2007). التقرير السنوي: اصلاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع. صندوق النقد الدولي.
- صندوق النقد الدولي. (29 ديسمبر، 2008). "رد فعل تجاه الأزمة المالية: صندوق النقد الدولي يوضح الحاجة إلى دفعة تنشيطية مالية عالمية". تاريخ الاسترداد 19 مارس، 2018، من نشرة صندوق

الإلكترونية:

الدولي

النقد

<http://www.imf.org/~s/survey/so/2008/int122908aapdf>

صندوق النقد الدولي. (24 مارس، 2009). "الصندوق يجري إصلاحاً شاملاً لنظام الإقراض الحالي من أجل

مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة". تاريخ الاسترداد 2 أبريل، 2018، من نشرة صندوق

الإلكترونية:

الدولي

النقد

www.imf.org/~e/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2009/new032409aapdf,

صندوق النقد الدولي. (05 نوفمبر، 2010). "المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عملية إصلاح شاملة

كبيرة لنظام الحصص والحوكمة". تاريخ الاسترداد 05 ماي، 2018، من البيان الصحفي

418/10

www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10418apdf.

صندوق النقد الدولي. (2010). التقرير السنوي: دعم التعافي العالمي المتوازن. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي. (2011). التقرير السنوي: نحو نمو متكافئ ومتوازن. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي. (2012). التقرير السنوي: معاً لدعم التعافي العالمي. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي. (2015). التقرير السنوي: مواجهة التحديات معاً. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي. (16 سبتمبر، 2016). "حصص عضوية الصندوق". تاريخ الاسترداد 15 ماي،

2018، من صحيفة وقائع:

www.imf.org/About/Factsheets/Sheets/2016/07/14/12/21/IMF-Quotas?pdf

عماد صلاح سلام. (2002). إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة.

أبو ظبي: شركى أبو ظبي للطباعة والنشر.

غيلدا فرنانديز. (19 يوليو، 2012). "بدلية جديدة في ممارسة الصندوق للرقابة الاقتصادية". تاريخ الاسترداد

21 مارس، 2018، من نشرة صندوق النقد الدولي الإلكتروني: <http://www.imf.org/~e/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2012/pol071912aapdf>

فرانثيسكو جيفاتسي. (سبتمبر، 2009). "النمو بعد الأزمة". مجلة التمويل والتنمية، 46(3).

الجزائر: دار هومة بصندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات). (2003). قادري، ع. ا.

كريمة محمد الزكي. (2004). آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي. الاسكندرية:


منشأة المعرفة.

محمد دويدار. (2007). مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الدولي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

نبيل جعفر عبد الرضا، و عدنان فرحان الجواريين. (2013). تاريخ الأزمات في العالم. الامارات العربية: دار الكتاب الجامعي.

Evolving roles of International Monetary Fund since the Bretton Woods in 1944 to Pittsburgh 2009

Saliha Djafer ^{1*}

¹ University of Biskra, (Algeria) saliha.djafer@univ-biskra.dz 

<i>Received: 12-10-2020</i>	<i>Accepted: 01-12-2020</i>
<p>Abstract</p> <p>This study aimed at an analysis of the roles of the International Monetary Fund since its establishment in Bretton Woods 1944 to the present, and there was special attention in its role after the financial crises, especially the 2008 global financial and economic crisis. The study concluded that the Fund had unprecedented challenges that had impact on its roles from the 1970s to the 2008 crisis, which led to renewed discussion about strengthening cross-border cooperation and the need for coordination between policies, This was embodied in the G20 summits during the crisis, specifically the Pittsburgh Summit 2009, where the International Monetary Fund was asked to take a leadership role in this new global environment with the need to strengthen its role as a guardian of global financial and economic stability.</p>	<p>Keywords: International Monetary Fund; Financial crisis; 2008 crisis; G20.</p> <p>JEL Classification Codes: F53, F55, N40</p>

* Corresponding author